غازي الصوراني

2012/10/16

المواردالمائية في الضفة الغربية وقطاع غزة

منذ تأسيس المشروع الصهيوني ، كانت المياه – وستظل – أحد أهم مصادر وأسباب الصراع، فقد حددت المياه جغرافية "إسرائيل" وتوسعاتها منذ عام 1948 مروراً بعدوان الخامس من يونيو/حزيران في عام 1967 وصولاً إلى اللحظة السياسية الراهنة، الأمر الذي يفسر مسار الجدار العازل منذ البدء في إنشائه في صيف عام 2002 حتى الآن (2012)، حيث سيلتهم أكثر من 15% من أراضي الضفة الفلسطينية البالغة مساحتها الكلية خمسة آلاف وثمانمائة كيلومتر مربع. وسيحجز في ذات الوقت أهم الأحواض المائية الفلسطينية في الضفة الغربية من الجهة الغربية للجدار لصالح المحتلين الإسرائيليين واستخداماتهم المختلفة، سواء للزراعة أو للشرب أو للصناعة، تاركاً بذلك الفلسطينيين في عجز وشح كبيرين في ظل زيادة سكانية عالية تزيد عن 3.5% سنوياً بينهم، الأمر الذي سيؤدي إلى تعطيش الفلسطينيين واتساع ظاهرة التصحر في أرضهم الزراعية، علاوة على تفاقم مشكلة ملوحة المياه التي انتشرت في أكثر من 80% من مصادر المياه في قطاع غزة، وما سينتج عن ذلك من مخاطر صحية واجتماعية أكثر من خطيرة تهدد حياة السكان عموماً والأطفال والشباب خصوصاً، ما سيراكم مزيداً من المعاناة والبؤس على الصعيد الاجتماعي وأثاره الخطيرة على الصعيد السياسي .

وفي هذا السياق ، تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء (2010) إلى أن نسبة حصة الفلسطينيين من مياه الأحواض المائية 15% فقط، بينما حصة الإسرائيليين من هذه الأحواض تشكل النسبة الأوفر حظا والتي تقدر بـ85%، بما في ذلك المستوطنون في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الحوض الساحلي 18% فقط، بينما حصة الإسرائيليين بلغت 82%.

تم تقدير كمية المياه النقية (المتجددة) المتوفرة في الأرض الفلسطينية بنحو 2.4 مليار متر مكعب سنويًا، حيث تقوم إسرائيل باستغلال نحو 90% من هذه الكمية مقابل 10% فقط للفلسطينيين، بناء على تقرير 'قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة' الذي أعدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأمر الذي يوضح مدى الاستنزاف الإسرائيلي لأحد أهم الموارد

الفلسطينية، ما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المياه، وبالتالي إجبار الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، التي أصبحت المصدر الرئيسي للحصـــول على المياه للاستخدام المنزلي، حيث بلغت كمية المياه التي تم شراؤها عام 2010 من شركة 'ميكروت' 53 مليون متر مكعب في الضفة الغربية ، مقارنة مع 47 مليون متر مكعب عام 2009.

- مصادر المياه الفلسطينية :

تنقسم مصادر المياه الجوفية في فلسطين إلي قسمين رئيسيين هما :-

1- مياه الخزان الساحلي الجوفي القابع أسفل ساحل البحر الأبيض المتوسط ما بين رفح جنوبا وجبل كرمل شمالا، وتبلغ مساحته الكلية 2200 كم2، توجد 400 كم2 منها أسفل قطاع غزة. وتعتبر المياه الجوفية داخل قطاع غزة مستقلة إلى حد كبير عن المياه الجوفية داخل "إسرائيل" بسبب سريان المياه بشكل شرقي- غربي داخل الخزان، لكن قيام دولة العدو الإسرائيلي بحفر العديد من آبار مصايد المياه، إلى جانب تزايد عدد السكان في قطاع غزة إلى 1.5 مليون نسمة عام 2009 أدى إلى ارتفاع كميات المياه المستهلكة سنوياً إلى ما يقرب من 140 – 160 مليون متر مكعب، الأمر الذي أدى إلى سحب المخزون الجوفي ومن ثم زيادة نسبة الملوحة إلى أكثر من أربعة أضعاف عام 2012 .

2- مياه الخزان الجبلي الجوفي القابع أسفل الضفة الغربية، والذي يتكون من ثلاثة أحواض- غربية وشرقية وشمالية شرقية. تسحب "إسرائيل" ما يقدر بـــ 483 مليون متر مكعب في السنة من مياه الخزان الجوفي الجبلي (بما في ذلك 40 مليون متر مكعب في السنة تسحبه المستعمرات الإسرائيلية في غور الأردن)، في حين لا يسحب الفلسطينيون أكثر من 118 مليون متر مكعب في السنة من نفس الخزان.

ومن هنا يتضح لنا أن الضفة الغربية قابعة فوق خزان مياه جوفية كبير جداً، وتعد المياه الجوفية المصدر الرئيسي لجميع استعمالات المياه في الضفة الغربية وفى فلسطين التاريخية، وفيما يلي توضيح للأحواض الثلاثة وفقاً لاتجاه تدفق المياه الجوفية :

أ – الحوض الشرقي، والذي تصل إمكانياته المائية إلى 142 مليون م 3 سنوياً

ب- الحوض الغربي، وتبلغ إمكانية المائية نحو 362 مليون م 3 سنويا.

ج- الأحواض الشمالية الشرقي : وتبلغ إمكانيته المائية نحو 172 مليون م3 سنوياً.

وتتركز مصادر المياه في الضفة الغربية في الخزانات الجوفية الرئيسية التالية :

- **الخزان الغربي :** ويمتد من جنوب قلقيلية إلى جنوب جنين، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة، وأعماق الآبار فيها لا تزيد عن 80 – 150 متر .
- **الخزان الشمالي :** ويشمل منطقة جنين والمناطق المحيطة بها في الشمال والشرق وهي غنية بالمياه أيضا، وتتراوح أعماق الآبار فيها 100–250 متر.
- **الخزان الجنوبي :** ويمتد تحت القدس و بيت لحم حتى شمال الخليل .
- **الينابيع :** يبلغ عددها حوالي (4000) نبع، ومعظمها مرتبط بمياه الأمطار وتجف معظم آبارها في فصل الصيف .
- **الآبار :** حوالي 500 بئر . (عدا مئات الآبار العشوائية في الضفة والقطاع).

في ضوء ما تقدم، فان المياه الجوفية تمثل المصدر الأساسي للمياه في الأراضي الفلسطينية – في ظل غياب مصادر كبيرة للمياه السطحية والتفاوت في معدل هطول الأمطار – ويعتبر الخزان الجوفي الجبلي الذي تتجمع مياهه تحت جبال الضفة الغربية ومرتفعاته أهم مصادر المياه الجوفية في فلسطين، ويقدر مخزون خزان الضفة الذي يتغذى من تسرب مياه المطر إلى الخزان الجوفي بنحو 679 مليون متر مكعب سنويا، يضاف إليها 45 م.م.م سنويا من الخزان السطحي بقطاع غزة[1]، ويبلغ الحجم الإجمالي للمياه الجوفية في عموم فلسطين حوالي 1209 م.م.م سنويا يحصل الإسرائيليون على نسبة 86.52% منها، أي حوالي 1046 م.م.م سنويا، مقابل 259 م.م.م سنويا للفلسطينيين.

أما في قطاع غزة فإن أهم الخزانات الجوفية فيه وأكبرها وأعذبها، تقع في منطقة المواصي التي انسحب منها العدو الصهيوني في سبتمبر 2005 وتبلغ مساحتها حوالي 50 ألف دونم . لكن شح مياه الامطار وتزايد ضخ المياه الجوفية ارتباطاً بزيادة السكان، فقد بدأت الملوحة (الكلوريد) تتسرب إلى هذه الخزانات .. وجاء في تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة "يونيب" إن مصادر المياه الجوفية التي يعتمد عليها 1.6 مليون فلسطيني في غزة تواجه خطر الانهيار، مطالباً بإصلاح وترميم الخزان المائي في القطاع، وإيجاد مصادر مياه بديلة، بما في ذلك بناء محطات تحلية المياه، وذلك من أجل تخفيض الضغط على موارد المياه الجوفية، وفي هذا السياق، يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكلفة إعادة الخزان الجوفي لحالته السابقة بنحو1,5 مليار دولار علي مدى عشرين عاما، ويدخل ضمن هذه التكلفة بناء محطات تحلية المياه.. أما تقرير "يونيب" فقد أشار إلى ان معدلات التلوث وصلت لدرجة أن الأطفال الرضع في غزة يعانون من خطر التسمم بمادة النيترات، محذراً من أن المستويات العالية من

[1] أزمة المياه في الضفة الغربية: انعكاس سلبي على كيان فلسطيني "قابل للحياة"، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، الاثنين 2005/8/22، العدد 9764.

النيترات يمكن أن تتسبب في ظهور نوع من الأنيميا لدى الأطفال الرضع والمعروفة "بظاهرة الرضيع الأزرق"[2].

وعلى الرغم من وجود "اتفاقية" بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية حول تحويل "إسرائيل" لثمانين مليون متر مكعب من المياه في السنة للفلسطينيين، لكنها تنصلت منها. وفي حين يحتاج فلسطينيو الضفة إلى 250 مليون متر مكعب سنويا من المياه، فلا يتوفر لهم سوى أقل من 70% منها، ومع الارتفاع المستمر لمجموع سكان الضفة والقطاع الذي وصل لحوالي أربعة ملايين فلسطيني نهاية عام 2009، سيزداد الطلب على المياه، لكن من الواضح أن المشكلة المائية ستكون بوتيرة عالية في قطاع غزة، نظراً للكثافة السكانية والمساحة الضيقة التي لا تزيد عن 364 كيلومترا مربعاً.

وقد بلغت اجمالي كمية المياه التي تم توفيرها من المصادر المحلية للاراضي الفلسطينية 308.7 مليون متر مكعب عام 2008، مقارنة مع 335.4 مليون متر مكعب عام 2007[3]. وتشير بيانات الجهاز المركزي للاحصاء ، إلى أن آبار المياه الجوفية تعتبر أكبر مصدر للمياه حيث تم ضخ حوالي 225.7 مليون متر مكعب من المياه أي بنسبة 73.1%، يليها المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت" حيث بلغت كميتها نحو 57.8 مليون متر مكعب بنسبة 18.7% ، وأخيرا الينابيع حيث بلغ تصريفها السنوي 25.2 مليون متر مكعب وشكلت ما نسبته 8.2 % من مصادر المياه التي يتم الاعتماد عليها لتغطية الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات[4].

أما بالنسبة لاستهلاك المياه، فإن الزراعة هي القطاع الأكثر استهلاكاً للمياه في الأراضي الفلسطينية، إذ تستهلك حوالي 65%، يليها قطاع الاستخدامات المنزلية/ البلدية بنسبة 27%، والقطاع الصناعي بنسبة 8%[5]. ويحتاج المزارعين في الأراضي الفلسطينية إلى 170 مليون متر مكعب من المياه سنويا، لكنهم لا يحصلون إلا على 60-70% منها. علما بان "إسرائيل" تسيطر على حوالي 50 بئر بالضفة الغربية التي تبلغ طاقتها الإجمالية 50 مليون متر مكعب سنويا وتحولها إلى المستوطنات الإسرائيلية التي يعيش فيها حوالي 250 ألف شخص. ووفقا لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن معدل استهلاك المواطن الفلسطيني 135 لترا في اليوم، بينما يصل معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي 353 لترا/ يوم،

---

[2] موقع الزيتونة – الانترنت.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي حول المياه في الأراضي الفلسطينية 2008.

[4] المرجع السابق، ص25.

[5] الطلب على المياه واستخداماتها في الأراضي الفلسطينية، المركز الدولي للأبحاث التنموية، www.idrc.ca

فيما يبلغ معدل استهلاك المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية نحـــو 900 لتر/ يوم، أي أكثر من سبعة أضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني.

هناك تفاوتا في معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه في محافظات الضفة الغربية، حيث ارتفعت هذه النسبة في محافظة أريحا إلى 297.6 لترا/ يوم، وفي قطاع غزة وصلت إلى 176.3 لترا/ يوم، بينما كانت 55 لترا/ يوم في محافظة جنين، و47 لترا/ يوم في طوباس.

وحسب تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية "أمنستي"، يستخدم المستهلك الإسرائيلي في بعض المستوطنات كمية من المياه تزيد عن عشرين مرة عن كمية الاستهلاك في التجمعات السكنية الفلسطينية[6].

وبالتالي فإن سيطرة العدو الإسرائيلي على 79% من مصادر المياه الموجودة في الطبقات الصخرية المائية في الضفة والقطاع مقابل 21% للفلسطينيين حسب العديد من التقارير الفلسطينية والدولية، حالت دون تقدم مرافقنا المائية، كما أدت إلى نشوء هذه الضائقة المائية الخطيرة التي تتمثل في النقص الحاد والخطير في كميات المياه التي تحتاجها قرانا ومخيماتنا ومدننا رغم التزايد المستمر في هذه الاحتياجات، كما تتجلى العنصرية الصهيونية في توزيع المياه من قبل شركة "مكوروت" الإسرائيلية، التي تقوم بزيادة كمية المياه للمستوطنات في أشهر الصيف، وتعمد إلى خفضها للمدن والقرى الفلسطينية.

مصدر مياه الشرب الرئيسي للفلسطينيين والاتصال بالشبكة العامة:

تشير بيانات مسح التجمعات السكانية لعام 2011 إلى أن 123 تجمعًا ســكانيًا فــي الأراضـــي الفلسطينية لا يوجد فيها شبكة مياه عامة تمثل ما نسبته 22.9 %من التجمعات السكانية ويبلغ عدد سكانها 177,275 نسمة جميعها في الضفة الغربية.

كما أظهرت بيانات المسح أن 116 تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تحصل على المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، ويسكنها حوالي 454 ألف نسمة أي ما 12.1% من السكان في الأراضي الفلسطينية، وتتوزع هذه التجمعات بواقع 110 تجمعات سكانية في الضفة الغربية و 6 تجمعات في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن 112 تجمعًا سكانيًا في الضفة الغربية يحصل على المياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية. كما وتشير نتائج المسح إلى أن 157 تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار المياه الارتوازية كمصدر بديل لشبكة المياه العامة، في حين 421 تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار مياه الأمطار كمصدر بديل للشبكة،

---

[6] حرب المياه في فلسطين وصراع البقاء – موقع شبكة النبأ المعلوماتية ، www.annabaa.com

بالإضافة إلى أن 398 تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تعتمد على شراء صهاريج "تنكات" المياه كمصدر بديل للشبكة[7] .

جودة مياه الشرب:

بينت نتائج مسح البيئة المنزلي 2010 أن 48.1 % من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعتبر المياه جيدة، وتتباين هذه النسبة بشكل كبير ما بين الضفة الغربية 72.2%، وقطاع غزة 6.8%، بالمقابل فان نسبة 28.2% من الأسر الفلسطينية تعتبر أن المياه سيئة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في المياه وتلوث المياه بالمياه العادمة بواقع 7.4% في الضفة الغربية و63.8 % في قطاع غزة [8] .

حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي:

وأشارت بيانات تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية ، إلى أن كمية المياه المتاحة سنويًا في الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 قد بلغت 308.7 مليون متر مكعب . وبلغت كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في الأراضي الفلسطينية عام 2010 حوالي 185.5 مليون متر مكعب توزعت بين 96.5 مليون متر مكعب في الضفة الغربية وحوالي 89 مليون مليون متر مكعب في قطاع غزة، وبلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي 132.9 لتر/فرد/يوم أقلها كان لمحافظة جنين حيث بلغت حصة الفرد حوالي 45.5 لتر/فرد/يوم.[9]

وتشكل سيطرة الاحتلال الصهيوني على مواردنا المائية عقبة كبيرة أمام تطور وتنمية القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى، إلى جانب الاحتياجات اليومية السكانية المتزايدة، وهي قبل كل شيء عقبة مرتبطة بالصراع الراهن من أجل سيادتنا على الأرض والموارد، إذ **أن احتياجاتنا المائية الضرورية لجميع الأغراض تصل إلى حوالي (389) مليون متر مكعب سنويا –حسب الجدول (1)– لا يتوفر منها سوى 80% فقط أو (257) مليون متر مكعب، أي أن العجز المائي الحالي في**

---

[7] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول ادارة المياه العابرة بتاريخ 2009/3/22.

[8] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول ادارة المياه العابرة بتاريخ 2010/3/22.

[9] المرجع السابق.

الضفة والقطاع (132) مليون متر مكعب، وهو عجز في تزايد مستمر ينذر بمخاطر قاتلة، خاصة لابناء شعبنا في قطاع غزة المحرومين من المياه العذبة التي باتت نادرة في آبار القطاع بعد ان زادت الملوحة والكلوريد والنيترات خمسة أضعاف عن المسموح به من قبل منظمة الصحة العالمية، وذلك بسبب نضوب المخزون الجوفي من المياه ارتباطاً بتزايد كمية الاستهلاك المطلوبة لمليون ونصف مواطن يحتاجون إلى ما يقارب من (160) مليون متر مكعب من المياه، بواقع (60) مليون م.م للاستهلاك المنزلي (للشرب) و (100) م.م للاستهلاك الزراعي والصناعي، في حين أن موارد المياه من الامطار السنوية لا تتجاوز 96 مليون م.م صافي ما يضاف إلى مخزون المياه من اجمالي الامطار المتساقطة سنوياً، التي لا تزيد عن 120 مليون م.م، الأمر الذي يفرض ايلاء الاهتمام بسرعة بناء محطة تحلية في القطاع، أولوية تعلو على كافة الأولويات الاقتصادية والتنموية، كما اشرنا من قبل، ورغم دقة هذه الأرقام، إلا أن المفاوض الفلسطيني الذي وقع على اتفاقية المياه المرحلية، وافق –في حينه–!! على ما تم تقديره من المياه للاحتياجات الفلسطينية بمعدل يتراوح من 70–80 مليون متر مكعب في السنة، مع إضافة 28.6 مليون متر مكعب عاجلة.

جدول (1): الاحتياجات المائية المستقبلية الكلية (مليون م.م سنويا)

الغرض	2010	2015	2020
الاحتياجات المنزلية	165	218	268
الاحتياجات الصناعية	24	31	39
الاحتياجات الزراعية	200	370	552
الإجمالي	389	619	859

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين، 2009.

جدول (2) : كمية إمدادات المياه للقطاع المنزلي في الأراضي الفلسطينية ، 2008 (مليون م.م)

المحافظة	المصدر			الإجمالي
	أبار	ينابيع	شراء	
الأراضي الفلسطينية	120.30	12.39	52.82	185.51
الضفة الغربية	36.12	12.39	48.02	96.53

جنين	2.21	0.13	1.98	4.32
طوباس	0.06	1.22	0.18	1.46
طولكرم	3.84	-	0.35	4.19
نابلس	7.57	1.02	3.81	12.40
قلقيلية	4.35	-	0.54	4.89
سلفيت	-	0.15	2.02	2.17
رام الله والبيرة	3.44	0.24	15.20	18.88
أريحا والأغوار	-	9.62	1.80	11.42
القدس	-	-	3.81	3.81
بيت لحم	12.10	0.01	8.19	20.30
الخليل	2.55	-	10.14	12.69
قطاع غزة	84.18	-	4.80	88.98

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Wate/

جدول (3) :كمية المياه المتاحة سنويا في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والمصدر،2008

(1000م.م)

المنطقة	ضخ المياه من الآبار الفلسطينية	الينابيع	شراء المياه من شركة مايكروت الإسرائيلية	الإجمالي
الأراضي الفلسطينية	225,695.3	25,237.8	57,726.3	308,659.4
الضفة الغربية	66,268.3	25,237.8	52,926.3	144,432.4
قطاع غزة	159,427.0	-	4,800.0	164,227.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Wate/

جدول (4) :عدد الآبار وكمية الضخ في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة 2008

المحافظة	عدد الآبار			كمية الضخ		
	محلي	زراعي	إجمالي	محلي	زراعي	إجمالي
الأراضي الفلسطينية	198	..	198	120,299.7	105,395.6	225,695.3
الضفة الغربية	53	272	325	36,122.7	30,145.6	66,268.3
جنين	7	59	66	2,209.2	2,913.7	5,122.9
طوباس	1	8	9	55.0	2,723.4	4.78,72
طولكرم	12	52	64	3,836.8	9,326.0	8.162,13
نابلس	5	15	20	7,567.2	1,059.0	2.626,8
قلقيلية	3	67	70	4,353.3	5,908.4	10,261.7
سلفيت	-	1	1	-	-	-
رام الله والبيرة	6	-	6	3,441.5	-	3,441.5
أريحا والأغوار	-	70	70	-	8,215.1	8,215.1
القدس	11	-	11	12,105.1	-	12,105.1

بيت لحم	8	-	8	2,554.6	-	2,554
الخليل	198	..	..	120,299.7	105,395.6	225,695.3
قطاع غزة	53	272	325	36,122.7	30,145.6	66,268.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Wate/

وفي هذا الجانب نشير إلى أن مئات الآبار التي تم حفرها في قطاع غزة بصورة عشوائية للاستخدام المنزلي والزراعي بذرائع وأسباب مختلفة، أدت لزيادة تفاقم مشكلة المياه في القطاع

أما في الضفة الغربية فإن العدو الإسرائيلي يضخ سنويا ما يقارب 500 مليون متر مكعب من مخزون مياه الضفة، وهو ما يزيد على مقدار العجز المائي الفلسطيني السنوي، أي أن حوالي ثلث استهلاك الكيان الصهيوني يتم ضخه من مياهنا على حساب احتياجات شعبنا، من ناحية ثانية، ولمزيد من التدليل على الطبيعة العنصرية لهذا العدو• ، انه يقوم ببيعنا مياهنا (المأخوذة من خزاناتنا الجوفية) عبر ما يسمى بالناقل القطري الإسرائيلي بسعر 2.6 شيكل للاستخدام المنزلي و40 اغورة للاستخدام الزراعي للمتر المكعب الواحد حسب الجدول التالي.

جدول(5):سعر المياه المشتراه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت" في الاراضي الفلسطينية، 2008 بالشيكل

المنطقة	نوع الاستخدام	
	منزلي	زراعي
الاراضي الفلسطينية	2.6	0.4
الضفة الغربية	2.4	0.4
القدس J2	3.9	–
قطاع غزة	2.1	–

• **حسب تصريح خبير المياه الفلسطيني الدكتور عبد الرحمن التميمي:**

- يصل نصيب الفرد الإسرائيلي السنوي من المياه نحو 1600 مترا مكعبا مقابل 450 مترا مكعبا فقط للفلسطيني. وتشير الأرقام إلى أن نصف مخزون المياه الجوفية في الضفة الغربية مخصص للمدن الإسرائيلية فيما يحصل الفلسطينيون علي احتياجاتهم من المياه من الآبار البلدية ولا يسمح لهم بحفر المزيد من الآبار في مناطق أخرى. كما تشير الأرقام إلى أن 27 في المائة من مخزون المياه في الأراضي الفلسطينية مخصصة للمستوطن اليهود.

ويؤكد التميمي أن "إسرائيل" تستهدف من إقامة الجدار الفاصل السيطرة على ما تبقى من المياه الفلسطينية وقال إن إقامة هذا الجدار يضمن سيطرة "إسرائيل" الكاملة علي حوض المياه الغربي الذي يتيح إنتاج 430 مليون متر مكعب من المياه سنويا والذي يعد المخزون الجوفي الوحيد الذي يضمن أي تطور عمراني وسكاني للشعب الفلسطيني. وأضاف أن الحوض الشرقي الذي يتيح مابين 65 إلى 70 مليون متر مكعب من المياه يتم استخدامها بالكامل

- وقال التميمي إن الجدار الفاصل ضم نحو 43 بئراً من أبار المياه الموجودة بالضفة الغربية وسوف يصل عددها إلى 50 بئرا بعد ذلك بما يضمن سيطرة "إسرائيل" الكاملة على الحوض الغربي مؤكدا قيام "إسرائيل" بمد خط لنقل المياه من مناطق الضفة الغربية إلى شمال "إسرائيل" بمنطقة سلفيت، بقطر 24 بوصة، بحيث يمكنه خدمة التطور العمراني لهذه المناطق لأكثر من 50 عاما.
- وقال الدكتور التميمي إن الفلسطينيين يعتمدون في توفير جزء كبير من احتياجاتهم المائية على شركة /ميكوروت/الإسرائيلية حيث تقوم سلطة المياه الفلسطينية بشراء كميات كبيرة من المياه من الشركة الإسرائيلية تشكل أكثر من 50 في المائة من احتياجات الضفة الغربية، وبعض مناطق غزة القريبة من المستوطنات الإسرائيلية لافتا، إلى أنه في بعض المناطق التي تندر فيها المياه كمحافظة رام الله والبيرة يعتمد الفلسطينيون على الشركة الإسرائيلية في توفير ما نسبته 83 في المائة من المياه المستهلكة.
- وأوضح أن قطاع غزة يعاني من مشاكل تتعلق بكمية المياه ونوعيتها التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى نقص كميات المياه التي يحصل عليها المواطن الفلسطيني.

وقدر كمية المياه التي تغطي احتياجات الفلسطينيين في غزة بنحو 150 مليون متر مكعب 90 في المائة منها مياه غير صالحة للشرب حسب المواصفات الدولية.

وأشار إلى أن التغذية السنوية للخزان الجوفي في غزة لا تتجاوز من 80 إلى 85 مليون متر مكعب سنويا مما يؤدي إلى السحب الزائد من الخزان الجوفي مما ينتج عنه عجزا سنويا يتراوح مابين 50 إلى 60 مليون متر مكعب مما أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية وسحب المياه من الطبقات السفلى ذات الملوحة الأعلى وهو ما أدى إلى زيادة درجة ملوحة المياه إلى ما بين 500 و 1500 ملليجرام في اللتر الواحد، في حين يجب ألا تتجاوز 250 ملليجرام طبقا للمواصفات الدولية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي حول المياه في الأراضي الفلسطينية 2008.

- الاحتياجات الاستثمارية في مجال المياه داخل قطاع غزة :

إن دعوتنا إلى التركيز على إقامة مشاريع محطات تحلية المياه، ومحطات معالجة وتنقية المياه، إنما ينطلق من المخاطر المباشرة التي تهدد حياة المواطنين عموما، والأطفال خصوصا، حيث تجاوزت معدلات الكلورايد والنيترات في المياه إلى حد كبير معايير منظمة الصحة العالمية التي تنص على ألا تزيد نسبة الكلوريد في المياه الصالحة للشرب عن 250 ميلغرام للتر الواحد و50 مليغرام للتر من النيتريت، علما بأن نسبة كبيرة من المياه في قطاع غزة تجاوزت نسبة الكلوريد فيها 1000 – 2500 مليغرام/لليتر الواحد، كما تجاوزت نسبة النيتريت 250 مليغرام/لليتر، الأمر الذي يفرض علينا مجدداً، التركيز على إنشاء محطة لتحلية مياه البحر (كأولوية رئيسة يمكن توفير التمويل اللازم لإنشائها بالتعاون بين جميع الاطراف والقوى المعنية، إلى جانب فرض ضريبة خاصة لهذه الغاية من التجار وأصحاب رؤوس الأموال أو الدخل المرتفع) بهدف توفير قيمة العجز المائي لسكان القطاع من ناحية ومحاولة التقليل من مخاطر استنزاف الخزان الجوفي من ناحية ثانية، وحماية المواطنين من المخاطر الصحية، والسياسية المستقبلية، الناجمة عن هذا الوضع ثالثا وفي هذا الجانب نورد فيما يلي توضيحاً أولياً لمشروع محطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة .

يعتبر مشروع إنشاء محطة تحلية مياه البحر من المشاريع الأكثر أهمية وضرورة في قطاع غزة في المرحلة الراهنة، وقد قامت سلطة المياه الفلسطينية عام 2002 بإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء هذا المشروع على ساحل بحر قطاع غزة، المقترح تحويله من الدول المانحة على مدار ثلاث سنوات، وهي المدة المقترحة لتصميم وتشغيل هذا المشروع، إلا أن متابعة تنفيذه توقفت لأسباب متنوعة أهمها العراقيل الإسرائيلية إلى جانب الانقسام الفلسطيني الداخلي، ومن هنا فإنه يتوجب على كافة القوى السياسية مطالبة وزارات ومؤسسات السلطة وحكومتيها، سواء المنقسمة أو الموحدة، التركيز على بذل كل الجهود من أجل استكمال هذا المشروع العاجل لضمان توفير كمية العجز المائي لسكان قطاع غزة من ناحية، وتجنب تزويد سكان القطاع بالمياه غير الصالحة للاستهلاك البشري بعد أن أصبحت نسبة 80% من مياه قطاع غزة غير مطابقة للمواصفات الصحية العالمية.

مع العلم أن كافة التقديرات والدراسات، تشير إلى أن هذا المشروع لابد أن تكون طاقته الإنتاجية بمعدل (120) ألف م.م يومياً من المياه الصالحة للشرب تغطي نسبة 71% من الاحتياجات اليومية المطلوبة للاستهلاك الآدمي، حيث يقدر معدل الإنتاج السنوي لهذه المحطة بما يقرب من 43 مليون متر مكعب في حين أن الاستهلاك السنوي الآدمي 60 مليون م م3، وفي حال عدم توفر الأموال المطلوبة لهذا المشروع، يمكن الاكتفاء بمحطة متوسطة بطاقة إنتاجية يومية (60) ألف متر مكعب، يمكن أن تعطي 35% من الاحتياجات اليومية من المياه العذبة لسكان القطاع، كخطوة أولية تمهيداً لاستكمال بناء المحطات المطلوبة (اثنتين على الأكثر) لتغطية الاحتياجات الكلية من المياه المطلوبة للاستهلاك الآدمي خلال الخمسة عشر عاماً المستقبلية .

وفي هذا السياق فإننا نشير إلى أن معظم محطات تحلية المياه يمكن الاستفادة منها بعد تشغيلها لإنتاج الطاقة الكهربائية.

أما بالنسبة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة، فهي تحتل موقعاً رئيساً في أولويات البنية المادية التي تحتاج لمعالجة سريعة، إضافة إلى تحلية المياه، وإصلاح شبكات الكهرباء والطرق وتحديثها، ولعل طرح هذه الأولوية لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، له ما يبرره بصورة عملية، في ضوء تزايد استهلاك المياه للشرب ولمشاريع الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكن إقامتها مستقبلاً، إذ أن الخزانات الجوفية في القطاع بدأت في النضوب، وخاصة في منطقة المواصي وشمال القطاع، وهو وضع لا يمكن أن يفي بالاحتياجات المائية، وعليه فإن التوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي (محطة واحدة على الأقل في كل محافظة) سيحقق هدفين أساسيين: الأول: يتمثل في تخفيف الأثر البيئي والصحي على المواطن الفلسطيني، والثاني: يتمثل في توفير كميات كبيرة نسبياً من المياه اللازمة للزراعة[10].

[10] مدينة غزة والمنطقة الوسطى تحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه العادمة بتكلفة أجمالية تقدر بنحو 19 مليون دولار تقع بجوار وادي غزة على مساحة 400 دونم، حيث أن كميات المياه العادمة لمنطقة غزة والوسطى بلغت في العام 2000 نحو 15.3 مليون متر، مكعب ويتوقع أن تصل هذه الكميات إلى نحو 30.5 مليون متر مكعب عام 2010، وفي حال معالجة هذه الكمية من المياه، فإن ذلك سيسهم في تغطية ثلث احتياجات القطاع من إجمالي كمية المياه الخاصة بالزراعة التي تقدر بنحو 89 مليون متر مكعب سنوياً، إضافة إلى ذلك فإن قطاع غزة سيحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه في شمال القطاع وأخرى في جنوبه لتحقيق نفس الغايات، وبالتالي فإننا بحاجة إلى استثمار ما يقارب من (100) مليون دولار لإقامة وتشغيل محطات معالجة للمياه العادمة في المناطق الوسطى و(60 مليون دولار) في المنطقة الجنوبية، (50 مليون دولار) في شمال قطاع غزة حسب الدراسات الصادرة عن وزارة التخطيط .